

أ.ملاك السعيد. جامعة الجزائر 2.

ملخص:

انخرط العالم اليوم في موجة جديدة من تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال التي تعد وسيلة أكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى مجتمعات أكثر تطورا، فهي تساهم في بناء مجتمع جديد يتوافق مع موجة التغيرات والتحولات التي مست مختلف نواحي الحياة، أين تم الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات الذي يتخذ من المعرفة والتقنية مرتكزا له. ولعل أبرز الفتوحات التقنية الحاصلة في العالم من انترنت، طرق المعلومات، شبكات الاتصال تهدف جميعا إلى تحقيق السرعة في الوصول إلى المعلومات والبيانات التي قد لا يحول الوصل إليها نظرا للتغير التقني الغير متكافئ في السياق الاجتماعي مما أدى إلى زيادة التفاوتات الاجتماعية واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وعدم المساواة بين الافراد الذين يجيدون استخدامها وأولئك الذين يعانون من الأمية الرقمية، مما جعل بعض فئات المجتمع على هامش من التقدم التكنولوجي، ويرون أن الفجوة الرقمية هي مؤشر على زيادة الانقسامات الاجتماعية والثقافية والتنمية الذي يؤدي بدوره الى التمايز الاجتماعي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح التساؤل الجوهرى التالي: ما هي الآثار المترتبة على الفجوة الرقمية في التغير الاجتماعي والثقافي؟

مقدمة:

أدى التطور الهائل في الصناعة والتكنولوجيا خلال القرنين الماضيين إلى زيادة تركيز القوة الاقتصادية في أيدي قلة قليلة من الناس. وهذا لا يعني أن المسألة الاجتماعية "القديمة" التي تتمثل في بؤس العمال المستغلين قد اختفت من كوكبنا، ولكنها تفاقمت مع ازدياد وانتشار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وأصبحت أقل وضوحا ورؤية منذ بدايتها.

والمقصود بهذه الحقيقة الاجتماعية أن الملايين من الناس على حد سواء في البلدان الغربية و النامية لا تتوفر لها إمكانيات الوصول إلى شبكة المعلومات العالمية، وهذه المجموعة هي من "لا تمتلك المعلومات" وتتألف غالبا من أفراد ينتمون إلى الفئات المحرومة من المجتمع، إذ تبدو الفرص متفاوتة بين الجماعات والدول لدخول أعتاب هذا المجتمع، وهذا التفاوت في الفرص ومستويات التطور يعبر عنه بمفهوم (الفجوة الرقمية) التي تشير إلى عدم عدالة توزيع فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل وبين البلدان والمناطق والقطاعات والمجموعات الاجتماعية الاقتصادية، إنما تدل على المهمة الشاقة التي تواجه البلدان النامية والجماعات والأقسام المحرومة في المجتمع (حتى في البلدان المتقدمة) في محاولاتها لجني فوائد متساوية ظاهريًا ومن المفترض أن توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والمفارقة حول هذا الوضع هي الحقيقة المثبتة تجريبيا، بأن الوضع الحياتي للأشخاص المحرومين اجتماعيا يمكن تحسينه بشكل كبير من خلال الاستخدام الذكي لوسائل الإعلام الجديدة. وتشير العديد من مشاريع التعاون الإنمائي إلى أن شبكة الإنترنت ليست قادرة فقط على دفع التغيير الاجتماعي في العالم الصناعي، بل أيضا في حالة الاستخدام الذكي تعتبر عاملا حاسما أيضا في التنمية الاجتماعية والثقافية للبلدان النامية.

والهدف من هذا الورقة هو تحليل للفجوة الرقمية المعقدة -ومحاولة الاجابة عن السؤال المتعلق بمدى تمكين الفئات السكانية المهمشة والمحرومة، ومساعدتهم على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو مستهدف وذكي.

1- التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات

قبل التطرق إلى الفجوة الرقمية وأثرها على الفرد والمجتمع ينبغي أولا توضيح أسبابها التي تعتبر مهمة في فهم التغيير الاجتماعي. وهذا يثير مسألة البنية الاجتماعية الحالية التي يمكن أن تكون أساسا لعمليات التنمية الاجتماعية الجارية في الإطار المحلي والعالمي. وبشكل مطلق ومبسط، فإن المطالبة بنهضة شاملة حتى الآن مر بثلاث ثورات صناعية جميعها أثر بشكل كبير في تغيير المجتمعات (Warsaw 2003: 13).

حيث حدثت الثورة الصناعية الأولى في أواخر القرن الثامن عشر مع اختراع المحرك البخاري والاستفادة التقنية من طاقة البخار، وبالتالي كان من الممكن تطوير الآلات التي كانت قادرة على تنفيذ معظم أداء الجهد العضلي بسرعة أكبر وأكثر دقة وكفاءة. في سياق هذا التطور تم استبدال العمل البشري تدريجيا بالآلات، وعلى المستوى الاجتماعي نشأت طبقة عاملة حول المناطق الصناعية وظهرت حرف صناعية، وبدأ الواقع الجديد يُغير بشكل ملموس أنماط العيش وعادات الناس، وأخذ مفهوم التمدن في التبدل فأصبح معياره الأساسي وجود المصانع التي باتت تميز الحواضر الكبرى عن الوسط القروي، الذي كان في أغلبه لا يزال يعيش عصر ما قبل الصناعة.

كما أحدث تطور الآلة ثورة في عالم الاتصالات وخطوط المواصلات وطرق النقل ما شجع على نزوح الباحثين عن عمل من مناطق الريف والتوجه إلى المراكز الصناعية لتأمين السكن والوظيفة. وأدى التحول في بنى علاقات الاجتماع إلى توسع المدن وتطورها وازدهارها مستفيدة من ذلك النمو المطرد في تعداد السكان (طفرة ديموغرافية) الكثيف ما أسس لاحقا قواعد اقتصادية معاصرة لنشوء المدينة الحديثة.

وتفجرت الثورة الصناعية الثانية أواخر القرن التاسع عشر باكتشاف الكهرباء الذي شاع استعماله اعتباراً من 1880، كما رافق هذا التحول الهائل اكتشاف البترول والطفرة الكبيرة في الصناعة الكيميائية التي صاحبت إنتاجه. وبعد ذلك توالى الإنجازات العلمية بابتكار طرق لتكثيف الموجات الصوتية وظهور التلفون والإذاعة والتلفزيون والطائرة، وفي سياق هذه الابتكارات نمت المصانع والشركات الكبيرة.

استمرت الثورة الصناعية الثالثة في العملية التطورية للتحول في منتصف القرن العشرين ولا تزال مستمرة.

وقد مكنت القفزات العلمية في مجال تكنولوجيا المواصلات والالكترونيات الدقيقة من إكتشاف وتطوير الرقائق الالكترونية الصغيرة (*Micro-processors*) باخسة الثمن، الأمر الذي ساعد بدوره في اختراع "الكمبيوتر الشخصي" كما أن دمج تكنولوجيا الاتصالات و تقنيات معالجة المعلومات قد أنشأ أسس الانترنت (Bornschiefer, 2001:240).

هذه المرحلة لم تنشأ فجأة بل كانت موجودة طوال تاريخ البشرية، إن الفترة التي نعيشها الآن هي فترة بداية مجتمع المعلومات فلم تعد الأرض هي قوام المجتمع، ولم يعد راس المال هو قوام المجتمع كما كان عليه الحال في المجتمع الصناعي، وإنما أصبحت المعلومات هي قوام المجتمع المعاصر (محمد فتحي عبد الهادي، 2000: ص13).

دفعت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديد إلى خلق نموذج التسلسل الهرمي المسطح في المؤسسة للتنافس مع الهرم البنائي التقليدي الذي شيد عمودياً. جعل منه في كثير من الأحيان السبب في ظهور مجتمعات الشبكة (Wellmann and Hampton 1999: 648)

يمكن لنا من خلال هذا المفهوم الذي عبر عنه مانويل كاستلز CASTELLS أن نفهم بأن مجتمع الشبكات أو المعلومات يمكن وصفه بأنه تدفق وانسياب للمعلومات، والذي يتم من خلال شبكات المنظمات والمؤسسات، وهذا التدفق والانسياب يمثل سلسلة مكررة ومبرجة من التبادل والتفاعل بين الفضاءات المادية، غير المتصلة والمحتملة من الفعالية الاجتماعية في المنظمات الرسمية والمؤسسات الاجتماعية.

إن ما أكدته كاستلر على حقيقة هذه الثورة الصناعية الثالثة لا يقصد به في المقام الأول هو عملية إنشاء مشروع "مجتمع الإنترنت" العالمية، ولكن الأكثر أهمية في هذه العملية هي شراء المعلومات والتوزيع والتعاملات للمواد الخام الفعلية لهذه الموجة الثالثة (ما بعد الصناعية) التي تمثل المعارف المتحصل عليها، والتي نتجت عن الجمع بين مختلف المعلومات ومصادرها.

ومن المفيد أن تكون المعلومات التي تتكيف مع الاحتياجات الفردية والقدرة على معالجة المعلومات هي عوامل أساسية للتنمية الفردية والاجتماعية. حيث أن "المعرفة" يمكن أن تتخذ أشكالاً واستخدامات مختلفة على سبيل المثال، فإن معرفة أو خبرة محلل السوق المالية، الذي يقوم بالبحث في الإنترنت والذي يتصفح مصادر مختلفة للمعلومات عن الشراء أو البيع سيكون أكثر تحليلاً للأسواق من الذي يقرأ دائماً نفس الصحيفة ويتناقش مع نفس الأشخاص. كما أن المعلومات على الشبكة العالمية يمكن أيضاً أن تخدم مزارع في بلد نام إذا ما تلقت معلومات عن سعر الحبوب الحقيقي في الأسواق المحلية. وبهذه الطريقة، تمكنه في التعامل مع الوكيل الذي يبيع حبوبه بأفضل الأسعار. وتشهد هذه الأمثلة على إمكانية استخدام الإنترنت بكفاءة عالية وبطرق عديدة لأغراض نقل المعلومات.

إن دمج وسائل الإعلام المطبوعة والمنطوقة والسمعية والبصرية في قالب واحد، وتنوع تطبيقات الاتصالات (البريد الإلكتروني، والدردشة، والمؤتمرات عبر الإنترنت.. الخ) وإمكانية إنشاء الشبكة عبر كامل التراب الوطني هي أسباب وجيهة لنقول إن الإنترنت حقاً يمكن أن تغير أسس المجتمع (DiMaggio et al 2001: 308).

ولكن تبقى المشكلة في الوصول إلى الإنترنت، وتوزيعها بالتساوي هي أهم التحديات بالنسبة للدول والمجتمعات كما أكد ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة، (كوفي عنان)، الذي حذر من الآثار السلبية الناجمة عن الفجوة الرقمية الدائمة بقوله:

وتعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة من بين القوى الدافعة للعولمة. إنها تجمع الأشخاص وصناع القرار بشكل غير مسبوق كما تعتبر أدوات جديدة للتنمية في الوقت نفسه، ومع ذلك، فإن الفجوة الفاصلة بين تبادل المعلومات "يملكون" و "لا يملكون" آخذ في الاتساع، وهو خطر حقيقي على الفقراء في العالم سيتم استبعادهم من الاقتصاد القائم على المعرفة الناشئة " (عنان 2002).

وقد أعرب وارسشور (Warschauer) الذي فحص العديد من مشاريع الإنترنت في البلدان النامية ورافق برامج الدعم للفئات السكانية المهمشة في الولايات المتحدة، عن مخاوف مماثلة:

كونك جزءا من هذه الشبكة أمر بالغ الأهمية ليس فقط من أجل الاندماج الاقتصادي بل بالنسبة للجميع تقريبا هي جانب من جوانب الحياة اليوم، بما في ذلك التعليم والمشاركة السياسية، والشؤون المجتمعية، والإنتاج الثقافي، والترفيه، والتفاعل الشخصي. وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هياكل تنظيمية جديدة للمشاركة الاجتماعية، كغرف الدردشة للمراهقين، وخدمات اللقاءات عبر الإنترنت، إلى مواقع العمل السياسي، والتعلم القائم على الإنترنت، وتنظيم المجتمع والسياسة والنقاش في شبكات التواصل الاجتماعية واتخاذ القرارات وتدفق وسائل الإعلام عبر الإنترنت..الخ تعبر عن أشكالاً كثيرة في التواصل. وأن أولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا سيمنعون من الفرص لممارسة مواظنتهم كاملة.

2- براعة الاعلام الجديد

يتم علم الاجتماع دائما بمسائل العدالة الاجتماعية والتفاوت الاجتماعي والتمهيش وتوزيع السلطة والموارد داخل البنى الاجتماعية. وبشكل عام يمكن وصف هذا المسار لعلم الاجتماع بأنه تحليل البنية الاجتماعية. ويجاول التحليل البنيوي الاجتماعي "تحديد أهم العناصر البنيوية (المهيمنة) في النظام الاجتماعي وتحديد نفوذها وتفاعلها على البنى الاجتماعية" (Schäfers 2000: 330).

وتظهر العديد من كتابات التحليلات الاجتماعية -البنيوية بأنها لا ترى المجتمع متأكفا ومرصوفا، بل تؤكد على "الاستقلال النسبي للتقسيمات الاجتماعية (النظم الاجتماعية الفردية)". ويمكن العثور على هذه التقسيمات في الرأسالية حيث ينقسم النظام الاقتصادي تقريبا إلى نظامين فرعيين هما:

التكنولوجي الاجتماعي - الثقافي أو الاجتماعي - المؤسسي، حيث تغيير أي بنية في النظام الاقتصادي الفرعي سيحدث تأثيرا في النظام الاقتصادي الفرعي الآخر (Bornschie 2001: 238). والتفاعلات المعقدة بين هذه النظم الفرعية تؤثر على البيئة الخارجية التي هي مسؤولة عن التغيير الاجتماعي على المستوى الجزئي والكلبي (Lenski and Nolan 1995: 67).

والجانب المذهل في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة - وخاصة على شبكة الإنترنت - هو حقيقة أن تطبيقاتها المتنوعة قادرة على تشكيل النظامين الفرعيين في وقت واحد. وهكذا، فإن اختراع الانترنت لم يحدث ثورة سريعة النمو ذات تداعيات لا حصر لها (نظام تقني اقتصادي) فحسب، بل أحدثت ثورة أيضا في عمليات التواصل والتفاعل فيما بين البلدان

وفما بينها، مما أدى تبسيط عمليات شراء المعلومات ونشرها، الهيكل الداخلي للمنظمات، وتعبئة الشبكات وتعبئة الموارد الابدولوجية ذات الصلة بالمجموعات إلى مستوى لم يسبق له مثيل (النظام الاجتماعي الثقافي) (Geser 1997, 2001) وبالنظر إلى التقدم التقني السريع، والتعقيد التكنولوجي الهائل وزيادة الاعتماد على الشبكة وعلى المواد الخام "المعرفة". والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما يحدث لجميع الأشخاص الذين لا يسمح لهم بالسفر على الطريق السريع للبيانات بسبب نقص الموارد. وإلى أي مدى تقوم شبكة الإنترنت بإعادة إنتاج أو تعزيز هيكل التفاوت التي يمكن تقليصها في حالة المعالجة السليمة سياسيا واقتصاديا؟

وهل يمكن اعتبار الفجوة الهائلة بين "من يملكون المعلومات" و "الذين لا يملكون المعلومات" عاملاً حاسماً يؤثر على التحول الاجتماعي والثقافي للأمة ككل في المستقبل؟

3- الفجوة الرقمية (تعريفها، أسبابها و عواملها، نطاقها وهيكلها، قياسها)

3-1 تعريف الفجوة الرقمية

من الصعب العثور على تعريف واحد وشامل لمفهوم الفجوة الرقمية رغم المحاولات المبكرة لاستقصاء المفهوم، إذ بدأ أول استخدام للمفهوم في تقرير يعود إلى عام 1995 بعنوان (السقوط من الشبكة) صدر عن وزارة التجارة الأمريكية يقول: (الفجوة الرقمية هي الفجوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة، والقدرة على استخدامها واستغلالها، ولهذه الفجوة أسباب علمية تكنولوجية وتنظيمية فضلاً عن توفر البنية التحتية) (نبيل على ونادية حجازي، 2005: ص 47)

فالسيسيون، يرون الفجوة الرقمية بوصفها إشكالية تندرج ضمن قضايا الاقتصاد السياسي، ولا حل لها في نظرهم من دون سند من التشريعات والتنظيمات، من أجل حماية المجتمع من فوضى وشيكة يمكن أن تلم به بفعل المتغير المعلوماتي.

والاقتصاديون يرون الفجوة الرقمية نتيجة لعدم القدرة على اللحاق بركاب اقتصاد المعرفة وعلى استغلال موارد المعلومات لتوليد القيمة المضافة، ولا حل لسد الفجوة الرقمية إلا بتحرير الأسواق وإسقاط الحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، وكل ذلك يتطلب سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

أما التربويون فيرون الفجوة الرقمية قضية تعليمية في المقام الأول ومظهرها لعدم المساواة في النفاذ إلى فرص التعليم، والحل في رأيهم هو في إكساب المتعلم القدرة على التعلم ذاتياً مدى الحياة.

ويرى الاتصاليون أن الفجوة الرقمية أساسها عدم توافر شبكات الاتصالات، ووسائل النفاذ إليها ونقص السعة الكافية لتبادل النوعيات المختلفة لرسائل المعلومات، والحل في رأيهم هو في توفير بدائل رخيصة لإقامة شبكات الاتصالات ونشرها على أوسع نطاق.

والاجتماعيون يرون الفجوة الرقمية ضرباً من عدم المساواة الاجتماعية عبر الفواصل الاجتماعية المختلفة كالدخل والسن والنوع ومستوى التعليم وسكنى المدينة والريف، وهم يرون ضرورة توفير الشروط الاجتماعية والثقافية التي تساعد على توطيد التقنية في التربة المحلية.

كما عرف الاتحاد الدولي للاتصالات هذا المفهوم بالقول: الفجوة الرقمية هي الاختلاف بين من يملك ومن لا يملك فرص النفاذ أو الوصول إلى المعلومات عبر وسائل وتقنيات الاتصال (الهاتف الثابت والمحمول والحاسوب والإنترنت وخدمة الحزمة العريضة) وقد تكون الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والنامية، أو بين البلدان ضمن المجموعة الجغرافية الواحدة، أو في البلد الواحد بين الريف والمدينة، أو بين السكان بحسب خصائص (العمر - الجنس - والدخل - والعرق).

كما يصف جيمس James الفجوة الرقمية بأنها "التوزيع غير المتكافئ للحواشيب ووصلات الإنترنت وآلات الفاكس وما إلى ذلك بين البلدان" (James 2003: 23).

أما نوريس فأرجعها إلى ثلاثة أبعاد حيث أكد في حديثه بأن الفجوة الرقمية تفهم "كظاهرة متعددة الأبعاد تشمل ثلاثة جوانب متميزة، فالفجوة العالمية تشير إلى الاختلاف في النفاذ إلى الإنترنت بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية، والفجوة الاجتماعية هي الفجوة بين مصادر المعلومات بين الاغنياء والفقراء في كل أمة (Norris 2001: 4).

كما وصفها سيرفون Servon بأن ظاهرة الفجوة الرقمية هي أكثر دقة في القياس بالمقارنة إلى ما ذهب إليه نوريس ، حيث تطرق إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الأول يتعلق بالوصول إلى الإنترنت ولهذا الغرض يلزم وجود بنية تحتية كافية من أجل التمكن من السفر على طول الطريق السريع للبيانات. أما البعد الثاني فيركز على جانب التعليم الضروري، وهو ما يسمى بـ

"محو الأمية". وهذا يعني القدرة على "استخدامه لمجموعة من الأغراض ومعرفة كيف ولماذا يمكن استخدامها كمورد رئيسي ويتضمن البعد الثالث من الفجوة الرقمية جانب من جوانب المحتوى المقدم على شبكة الإنترنت." (Servon 2002 : 7).

في رأي سيرفون والباحثين الآخرين، يجب على المستخدمين أن يفهموا أولا الإمكانيات التي توفرها هذه الوسيلة الجديدة، وكيف يمكن استخدامها بشكل جيد، والمهام التي يمكن معالجتها باستخدامها. والنماذج المهنية المطلوبة وتوفير التدريب الشامل. ووفقا لسيرفون تركيب محتوى معلومات في شبكة الانترنت يجب أن تتوافق مع رغبات الزبائن غير المتجانسة. ولهذا فإن مشكلة الإنترنت ليست موجهة لجميع الأفراد بنفس وفرة المعلومات المتنوعة والمتاحة وبعبارة أخرى عندما تقوم المجموعات المحرومة بتسجيل الدخول في الانترنت، فإنها غالبا لا تجد محتوى مناسباً لطبيعتها أو لما تبحث عليه. أي أن نوع المعلومات التي يسعون للحصول عليها لها صلة مباشرة بحياتهم ومجتمعاتهم وثقافتهم غير موجودة، ولهذا السبب، من المهم بصفة خاصة أن يتاح للأفراد والمجموعات المحرومة اجتماعيا خيار تغذية المعلومات لاستخدامهم الخاص في الشبكة.

مثل هذه المشاركة يمكن أن تشكل خطرا على الطبقات المحرومة عندما لا تجد أي معلومات مناسبة وبهذه الطريقة يتم تثبيطها في بحثها، وأخيرا التخلي عن أداة "الإنترنت" تماما.

2-3 كيفية قياس الفجوة الرقمية؟

هناك اساليب منهجية مختلفة لقياس الفجوة الرقمية تجريبيا. وفي رأينا فإن أفضل وأرقى هذه المناهج هو الإجراء الذي وضعه كل من كوروش وأوردانيني **Corrocher and Ordanini** اللذان يقيسان الفجوة الرقمية باستخدام أسلوب المقارنة بين كل بلد على حدى ويتم بناء أسلوبها على ثلاث مراحل:

في المرحلة الاولى يتم تحليل المتغيرات التي توفر المعلومات في مرحلة تطور التكنولوجيات الرقمية في بلد ما وعندما يصل انتشار التكنولوجيات الرقمية إلى كتلة حرجة يتم تحليل كثافة التسجيل في مرحلة ثانية. بالنظر إلى معدلات انتشار الأجهزة المختلفة المطلوبة لاستخدام التطبيقات الرقمية. ويتم التوصل إلى المرحلة الثالثة والأخيرة عندما يمكن وصف التكنولوجيا بأنها متكاملة اجتماعيا. وفي هذا المستوى يتم فحص الخصائص النوعية، مثل "أثر التحول الرقمي على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وعلى هيكل الإنتاج والاستهلاك وعلى العمالة" (Corrocher and Ordanini 2002: 13).

كما أن حداثة مفهوم الفجوة الرقمية وتباين تعريفاتها وتعدد وجهات النظر في شأنها، خلق صعوبات عديدة لقياس "الفجوة الرقمية"، منها صعوبات منهجية تتمثل في صعوبة إجمال قدرات الشعوب في إحداث التنمية بمؤشر واحد، ومنها صعوبات احصائية تتمثل بقصور جمع البيانات وادماجها وتمثيل المؤشرات للواقع الفعلي. ومع ذلك يمكن اجمال أهم المؤشرات بالآتي:

(الاسكوا، 2002)

1- عدد المستخدمين في شبكة الانترنت.

2- بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وامكانية الوصول إليها.

3- قدرة المواطنين على شراء الوسائط التكنولوجية.

4- التأهيل التكنولوجي.

5- مضامين ومحتويات تناسب حاجات السكان.

6- امتلاك مهارات تكنولوجيا المعلومات.

7- الفقر.

8- خصائص ديموغرافية (عرق، جنس، الدين، اللغة...الخ).

وتتيح لنا النتائج التراكمية من الخطوات الإجرائية الثلاث اختتام مرحلة التنمية الرقمية في بلد ما، ولكنها لا تفسر الاختلافات والخصائص المحددة لكل بلد والسياق.

في الفصل التالي، سيتم مناقشة هيكل ونطاق الفجوة الرقمية بمزيد من التفصيل.

3-3 نطاق وهيكل الفجوة الرقمية

نشر موقع الاحصائيات العالمية للانترنت (Internet world Stats) تقريراً حول تقديرات حول مقياس وهيكل الفجوة الرقمية العالمية في مؤشر الوصول إلى الانترنت إلى غاية مارس 2017 كما هو موضح في الجدول أدناه:-

القارات	عدد السكان	نسبتهم % من عدد سكان العالم	عدد مستخدمي الانترنت	نسبتهم % من عدد السكان	نسبتهم من مستخدمي الانترنت %	نمو الاستخدام % 2016-2000
إفريقيا	1.246.504.865	16.6	345.676.501	27.7	9.3	7.557.2
آسيا	4.148.177.672	55.2	1.873.856.654	45.2	50.2	1.539.4
أوروبا	822.710.362	10.9	630.710.269	76.7	17.1	506.1
أمريكا اللاتينية والكاريبين	647.604.654	18.6	385.916.382	59.6	10.3	2.035.8
الشرق الأوسط	250.327.574	3.3	141.931.765	56.7	3.8	4.220.9
أمريكا الشمالية	363.224.006	4.8	320.068.243	88.1	8.6	196.1
أستراليا	40.479.846	0.5	27.549.054	68.1	0.7	261.5
المجموع العالمي	7.519.028.970	100	3.731.973.423	49.6	100	933.8

إن الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات موزع بشكل غير متساو بين البلدان الصناعية والبلدان النامية حيث نلاحظ من الجدول السابق أن قارة أمريكا الشمالية، والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تنصدر المناطق الأكثر استخداماً للإنترنت من حيث مجموع عدد سكانها بنسبة 88.1 % بالمقابل نلاحظ أن قارة إفريقيا هي القارة الأقل حضا، حيث أنه من إجمالي سكانها البالغ 1.2 مليار تقريبا هناك 345 ألف فقط يستخدمون الإنترنت أي ما يعادل 27.7 %، وهذا يفسر الفجوة القائمة بين البلدان النامية والمتقدمة من حيث الربط بالإنترنت.

الدولة	عدد السكان	عدد مستخدمي الإنترنت	نسبتهم % من عدد السكان	نمو الاستخدام % 2016-2000
الصين	1.388.232.693	731.434.547	52.7	3150.8
الهند	1.342.512.706	462.124.989	34.4	9142.5
و.م.أ	326.474.013	286.942.362	87.9	200.9
البرازيل	211.243.220	139.111.185	65.9	2682.2
إندونيسيا	263.510.146	132.700.000	50.4	6535.0
اليابان	126.045.211	118.453.595	94.0	151.6
روسيا	143.375.006	104.553.491	72.9	3272.7
نيجيريا	191.835.936	93.591.174	48.8	46.695.6
ألمانيا	80.636.124	71.727.551	89.0	198.9
المكسيك	130.222.815	69.915.219	53.7	2477.6

من الجدول أعلاه والممثل في – العشر 10 دول الأكثر إستخداما للإنترنت- يمكن ملاحظة أن اليابان تتواجد في طليعة إستخدام الإنترنت بالمقارنة مع سكانها حيث يبلغ عدد المستخدمين 118 مليون تقريبا من أصل تعداد سكانها المقدر بـ 126 مليون تقريبا، والمثير للانتباه هو وجود نيجيريا كدولة نامية ضمن الدول الأكثر إستخداما للإنترنت، وكذلك بنمو كبير عال جدا قدر بـ 46.695.6 % ما بين سنة 2000-2016 وهذا يعبر عن الجهود التي تقوم بها مثل هذه الدول لسد الفجوة الرقمية.

الدولة	عدد السكان	عدد مستخدمي الإنترنت	نسبتهم % من عدد السكان	نمو الاستخدام % 2016-2000
الجزائر	41.063.753	15.105.000	36.8	302.1
المغرب	35.241.418	20.207.154	57.3	202.0
تونس	11.494.760	5.800.000	50.5	58
ليبيا	6.408.742	2.800.000	43.7	280
موريتانيا	4.226.448	714.132	16.7	142.8

من خلال الجدول السابق -استخدام الإنترنت وفقا لعدد السكان في دول المغرب العربي- يتبين لنا بأن المغرب وتونس التي يزيد عدد مستخدمي الإنترنت في كل منهما عن النصف من إجمالي عدد سكانهم، وهو مؤشر إيجابي يدل عن مجهودات هذه الدول في تقليص الفجوة الرقمية، أما موريتانيا فقد إحتلت المرتبة الأخيرة. كما يتضح من إحصائيات الجدول رغم أن هذه النسب التي لا ترقى إلى مصاف نسب الدول المتقدمة من حيث الربط بالإنترنت، إلا أن هناك نموا متزايدا في كل دول المغرب العربي من حيث إستخدام الإنترنت، حيث حققت الجزائر نموا بـ 302 % وهذا مؤشر إيجابي. ووفقا للمعطيات الإجمالية لاستخدام الإنترنت في المغرب العربي، نجد أن الإنترنت ما زالت مقتصرة على نخبة معينة داخل هذه المجتمعات المؤهلة ثقافيا.

استعراض عدد سكان العالم لمستخدمي اللغة 2016	نمو اللغة في شبكة الانترنت ما بين 2016-2000	عدد مستخدمي اللغة من بين مستخدمي الانترنت	نسبة مستخدمي اللغة من بين كافة مستخدمي الانترنت	أكثر اللغات أكثر استعمالا في الانترنت
1.400.052.373	%573.9	%67.8	948.608.782	الانجليزية
1.415.572.934	%2.227.9	%53.1	751.985.224	الصينية
450.235.963	%1.424.3	%61.6	277.125.947	الاسبانية
388.332.877	%6.602.5	%43.4	168.426.690	العربية
266.757.747	%1.939.7	%57.9	154.525.606	البرتغالية
126.464.583	%144.5	%91.0	115.111.595	اليابانية
289.702.633	%1.809.3	%37.8	109.400.983	الملايو
146.358.055	%3227.3	%70.5	103.147.691	الروسية
393.892.299	%751.5	%25.9	102.171.481	الفرنسية
94.973.855	%204.6	%88.3	83.825.134	الالمانية
4.972.343.316	%848.4	%65.6	2.814.329.132	المجموع
2.367.750.664	%1.141.0	%33.7	797.046.681	باقي اللغات الاخرى

من خلال معاينة جدول- اللغات الأكثر شيوعا في شبكة الانترنت- نجد أن اللغة الإنجليزية ما زالت تتصدر المرتبة الأولى، حيث تستخدم من قبل أكثر من 67.8 % من مستخدمي الانترنت، هذه النسبة تفيد كذلك بأنها هي اللغة الأكثر شيوعا بين لغات مواقع الانترنت، مما يتيح لمحدثي الإنجليزية فرصا تفوق متحدثي أي لغة أخرى، أما اللغة العربية فقد وصلت كذلك إلى نادي اللغات الأكثر شيوعا، حيث حازت على المرتبة الرابعة (04) بنسبة 43.4 % من مستخدمي الانترنت المتحدثين بالعربية، كما نجد أن نموها هو الأكبر من بين كل اللغات والمقدر بـ 6.602.5 % وينذر بتنافس شديد مع اللغات الصينية والاسبانية.

وتظهر البلدان والمجموعات السكانية والطبقات الاجتماعية التي تعاني بالفعل من الفقر والتمييز لأسباب مختلفة تشهد أدنى معدلات انتشار واستخدام الانترنت كما ذكر أيضا نوريس Norris "عند النظر في التفسيرات البديلة لظاهرة الفجوة الرقمية، تشير الأدلة بقوة إلى أن التنمية الاقتصادية هي العامل الرئيسي الذي يدفع إلى الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، بحيث تعكس الانترنت وتعزز أوجه التفاوت التقليدية بين المجتمعات الغنية والفقيرة (...). بعيدا عن النمط الجديد للانتشار العالمي الانترنت ويعكس الأنماط القائمة للوصول إلى وسائط الإعلام التقليدية بما في ذلك التلفزيون، والصحف، وأجهزة الراديو، والفوارق التي كانت موجودة منذ عقود، والتي لا تظهر أي علامة على الإغلاق التدريجي مع مرور الوقت"

هذه النتيجة ليست مفاجئة، لأن وجود البنية التحتية مثل خطوط الهاتف والكهرباء والحواسيب تعتمد اعتمادا كبيرا على الدخل. ومقارنة بالبيانات التي جمعها سيرفون Servon مثيرة للإعجاب فقد وجد أن متوسط مستخدمي الإنترنت في جنوب أفريقيا أعلى بسبع مرات من المتوسط الوطني لبغداد، أيضا فيما يتعلق بتكاليف الاتصال يجد مقارنة مناسبة حيث تبلغ تكاليف الاتصال بشبكة الإنترنت الشهرية في الولايات المتحدة 1.2 % فقط من متوسط الراتب الشهري مقابل 80% في بوتان و 278 % في نيبال.

وتتفق مع ما قاله ماير Meyer بأن هياكل الظلم وعدم المساواة الحالية، التي كانت قائمة لفترة طويلة والتي لا تزال مستمرة نسبيا، لا يمكن أن تتوقف إلا بمساعدة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة. وأن مدى انتشار واستخدام الإنترنت سيسهم في رصد الهياكل الاجتماعية كعدم المساواة بين الجنسين، والاتجاهات التمييزية ضد الأقليات، أو كمثل عالمي، يمكن أن ينتهك التدرج الهائل بين الشمال والجنوب. وحتى الآن يمكن أن يكون هناك شيء واحد مؤكد: إن توزيعات الإنترنت وزيادة اعتماد الاقتصاد على المواد الخام "المعرفة" لم تقلل من هياكل عدم المساواة القائمة على الصعيدين الوطني والعالمي بل تعززت (Katz and Rice 2002: 29).

4-3 الأسباب وعوامل التأثير

وكما ذكر سابقا، فإن التخطيط الاقتصادي في بلد ما بالتطرق إلى مؤشر استخدام الإنترنت وانتشاره على المستوى الكلي المجتمعي، يبدو أن هذه العلاقة منطقية للوهلة الأولى: فالبلدان المزدهرة اقتصاديا يمكنها أن توفر البنية التحتية الباهظة الثمن اللازمة لدفع انتشار استخدام الإنترنت. وفي الوقت نفسه، تنفق البلدان الغنية قدرا كبيرا من المال على البحث والتطوير، وهو ما يرتبط بدورها الاقتصادي في انتشار الإنترنت (James 2003: ix, Afele 2003: 61) بالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم يقاس بمعدل الالتحاق بالمدارس وعدد الخريجين وسنوات الدراسة، حيث نجد أن هذا المؤشر في الدول المزدهرة أعلى بكثير مما هو عليه في البلدان النامية، وهو ما ينعكس على معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، وهو بالطبع له الأكثر الكبير في استخدام الإنترنت أيضا، فالرخاء الاقتصادي، والمستوى التعليمي، وجهود البحث العلمي يمكن اعتبارها عوامل متفاعلة تزيد أو تقلل من الفجوة الرقمية العالمية السائدة على المستوى الكلي المجتمعي. ومع ذلك، فإن المعادلة البسيطة "الأكثر ثراء، الأكثر انتشارا للإنترنت" ليست صحيحة دائما، وبالنظر إلى حقيقة البلدان المزدهرة اقتصاديا مثل إيطاليا وإسبانيا وبلجيكا ..

الح التي لديها معدلات انتشار انترنت أقل من فنلندا ونيوزيلندا وهولندا..الخ على سبيل المثال، حيث أن وارسو Warsaw تابع بجدية هذه الظاهرة وحدد العوامل المتعددة التي تؤثر على الفجوة الرقمية. وبالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المذكور أعلاه، فإن نظام الوضع الاقتصادي السائد (التنظيم القوي للدولة أو المشاريع الخاصة المستقلة نسبياً)، وحالة البنية التحتية والإنفاق على التعليم، والنظام السياسي والثقافة الخاصة بالبلد كلها سياقات هامة في معدلات انتشار الإنترنت المختلفة (Warsaw 2003: 51).

كما قام سيرفون Servon بتقديم حجج مماثلة بقوله "إن قوى السوق، والتوزيع غير المتكافئ للاستثمار في البنية التحتية اللازمة، والتمييز بين الفئات الاجتماعية، والجهود السياسية غير الكافية، والمعلومات المقدمة على شبكة الإنترنت هي أسباب للفجوة الرقمية (Servon 2002: 8-11). كما أكد كل من كاتس ورايس Katz and Rice في هذا الجانب عن المواد الإعلامية المتاحة على شبكة الإنترنت. وهم يرون أن الطابع الغالب في المواد الإعلامية القابلة للاسترجاع على الإنترنت يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الفجوة الرقمية. كما أن الهيمنة القاطعة للغة الإنجليزية في الفضاء السبراني مثلت عتبة كبيرة لكثير من الناس، والتي لن تختفي في المستقبل المنظور (DiMaggio et al 2001: 311).

أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة المحتملة التي تؤثر على الفجوة الرقمية في هذا الصدد نجد تعليقات ماير Mayer المثيرة للاهتمام وهو يتحدث عن الحواجز المختلفة التي تجعل الوصول واستخدام الإنترنت أكثر صعوبة، وخاصة على المستوى الجزئي أي الفردي. حيث أن العقلية (عدم الرغبة، المصالح المفقودة، المساعدات المفقودة وانعدام الحاجة والمواد) (معدات باهظة الثمن، وارتفاع سعر الشراء) الحواجز المعرفية (المحتوى المفقود) حاجز المهارات (نقص التدريب ونقص المعرفة) (Meyer 2003: 40 Akbar).

هذه الحواجز هي أساساً نفسها التي أوضحها وارسو، والذي حدد أربعة موارد مركزية لاستخدام تكنولوجيايات الاتصال. وهي "الموارد المادية، والموارد الإلكترونية، والموارد البشرية، والموارد الاجتماعية (...)

تشمل الموارد المادية الوصول إلى استخدام الحواسيب والاتصالات عبر الإنترنت)، أما الموارد الاجتماعية وتتمثل في الرجوع إلى مؤسسة المجتمع ووصول دعم تكنولوجيا المعلومات للهياكل المجتمعية والمؤسسية".

باختصار فإن الانظمة الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية هي عوامل الفجوة الرقمية وهي المسؤولة على المستوى الاجتماعي الكلي وكذلك العوامل المؤثرة مثل الازدهار الاقتصادي، والمستوى التعليمي، الإنفاق على البحث العلمي، والنظام السياسي والمناخ الثقافي كلها عوامل تؤثر على الفجوة الرقمية، أما على المستوى الجزئي الاجتماعي كمصلحة الفرد، المهنة، الدخل، السن، الصحة العقلية والبدنية، والجنس

4- الآثار المترتبة على الفجوة الرقمية في التغير الاجتماعي والثقافي

وفيما يتعلق بمسألة الآثار المحتملة للفجوة الرقمية على التغير الاجتماعي والثقافي، يمكن التطرق إلى موقفين متعارضين في الأدبيات الحالية. فمن ناحية تهمين النظرة "البائسة" التي تؤكد بأن انتشار الانترنت ليس جيدا وتسلب الضوء على العواقب الاجتماعية السلبية الفعلية والمحتملة. وعلى الجانب الآخر هناك النظرة "المثالية" وهي تضع توقعات كبيرة بشأن إمكانيات تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتأمل أن تتمكن من القضاء على هياكل عدم المساواة القائمة بمساعدة وسائط الإعلام الجديدة.

ويبدو أن كلا الجانبين على حق في طرحهما. حيث أننا لا يمكن أن ننكر أن الفجوة الرقمية موجودة فعلا، ولا يمكن أن ننسى أن الانترنت هي ملائمة للطبقات الاجتماعية المحرومة والمجموعات السكانية التي جلبت فوائد كبيرة وفتحت آفاقا جديدة. ومع ذلك، فإن الخطر الذي تنطوي عليه الفجوة الرقمية هو التهميش الاجتماعي الذي يؤدي بالفعل إلى مزيد من العزلة الاجتماعية، حيث تصبح عملية الإقصاء الاجتماعي هذه أكثر دراماتيكية كلما أسرع عالم الانترنت دون مشاركة فعالة أو تشكيل هؤلاء المستبعدين اجتماعيا وكلما زاد اعتماد المجتمع أو العالم المعولم على المواد الخام "المعرفة":

"إن الشاغل الرئيسي للفجوة الرقمية هو أن الطبقة السفلى في المجتمع التي تفتقر إلى المعلومات قد تصبح أكثر تهميشا في المجتمعات التي تصبح فيها المهارات الحاسوبية الأساسية ضرورية للنجاح والتقدم الشخصي والدخول إلى فرص وظيفية جيدة وفرص تعليمية والوصول الكامل إلى الشبكات الاجتماعية، وفرص المشاركة المدنية" (Norris 2001: 68).

كما يرى مانويل كاستيلز أن الاعتماد المتزايد في المجتمع على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة عامل للتمييز.

وكلما أصبحت الإنترنت الوسيلة الرئيسية للأعمال التجارية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والتنمية الشخصية، والتفاعل الاجتماعي، كلما زادت القدرة على استخدامها على مستوى الشعب تعليمياً وثقافياً.

وبعبارة أخرى، يبدأ التفاوت الحقيقي عندما نعتمد جميعاً على الإنترنت لأن القدرة الثقافية على تحديد المعلومات التي نحتاجها، ومعرفة أين نبحث عنه، وماذا نفعله، والتركيز عليه في أداء المهام التي نريد إنجازها، يصبح مصدر التمايز الاجتماعي وهكذا، إذا كان المستوى التعليمي والثقافي والقدرة على الاستقلالية الشخصية هي دائماً عوامل رئيسية في تشكيل عدم المساواة الاجتماعية، فإن تأثيرها التفاضلي يصبح ضخماً في عصر الإنترنت" (Castells, cited in Servon 2002: xviii)

والحلقة المفرغة على وجه التحديد هي أن تلك المجموعات من الناس والطبقات الاجتماعية والأمة التي هي بالفعل محرومة في السياق الوطني والدولي تفقد علاقاتها مع العالم المتطور بسرعة، وتؤدي قوة الطرد المركزي لآلية الإقصاء الاجتماعي هذه إلى دفع مجموعة المحرومين اجتماعياً إلى الهامش، الأمر الذي يجعل التقدم الاجتماعي يكون أكثر صعوبة وهناك تنشأ عوالم موازية يتم فصلها عن بعضها البعض من خلال وجود فجوة متباينة "المعلومات والمعرفة" (Katz and Rice 2002: 18f) حيث جاء في تقرير التنمية البشرية 2003: يتكون المجتمع الرقمي أو مجتمع المعلومات من بيانات ومعلومات وإرشادات وأفكار ورموز تملكها المجتمعات في سياق تاريخي محدد، توجه السلوك البشري في مجالات النشاط الإنساني كافة، بالتالي فإن المجتمع الرقمي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، وفي الحياة الخاصة والعامة، وفي كافة الجوانب المتعلقة بالمجتمع المدني وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي تحقيق التنمية البشرية.

إن علاقة الإنترنت بالعمولة الثقافية مرتبطة بتدفق المعلومات الهائل في الفضاء الإلكتروني، بالإضافة إلى موجات الهجرة البشرية بحثاً عن العلم أو العمل. والتي لا يمكن فصلها عن التدفق المعلوماتي في أسواق السياسة والاقتصاد. وعلى الرغم من تعدد تعريفات العمولة الثقافية تبعاً لكل مجتمع ورؤيته إلا أن تبني الأفكار الجديدة "العمولة" في المجتمعات ليس بالأمر السهل. وهذا ما يجعل قالب العمولة الثقافية متحولاً من مجتمع لآخر من ناحية التأثير. فتوفر الإنترنت والرقابة جعل الفجوة الرقمية تحدياً قوياً أمام خلق مجتمع عالمي متجانس تماماً ناهيك عن مكونات الثقافة نفسها كالدين واللغة والعادات والتقاليد والمعتقدات التي تشكل سداً منيعاً كونها تمثل الهوية الفردية والجمعية.

لعل من التشبيهات الملائمة لوصف التغيرات في المجتمعات هو "المستويات". فيرى الباحث الأمريكي جوزيف ستروبار (2008) أن العولمة الثقافية تشكل طبقات جديدة انتقالية في الهوية الفردية والجمعية لمستخدمي الانترنت كما الناظر الى نهر في اسفل المنحدر يرى بشكل جانبي مستويات متعددة للمياه الجارية ويلاحظ أن هناك مستويات جوهريّة من المياه لا يمكن الاستغناء عنها ليم استقبال مستويات جديدة. وهنا يشير الباحث الى مستويات اللغة والدين والتعليم والطبقة الاجتماعية والعرق كمستويات أساسية لا تتجزأ مهما تأثرت أجزاء منها بالعولمة إثر الهجرة المؤقتة أو الاتصال بالانترنت.

لعل الانترنت أيضاً يحفز الروابط بين المجتمعات المضطهدة سياسياً كحال اللاجئين الفلسطينيين الذين وجدوا فيه مساحة للتواصل مع اخوانهم في الأراضي المحتلة والشتات. وربما هذا ما يمثل نظرية عالم الاجتماع الاسباني مانويل كاستلز (2004) حول روابط الهوية الجمعية المتينة التي تجمع القوميات المتفرقة سياسياً وغير المحمية بسيادة دولة كاملة. ولعل اتساع حدود الخيارات المتوفرة على الانترنت تجعل من السهل على الفرد أن يختار مجتمعه الافتراضي والذي يكون بالعادة متقارب أو مماثل لثقافته؛

ومن ناحية أخرى تلعب اللغة في هذا المجال دوراً صريحاً خصوصاً مع اعتماد اللغة الانجليزية كلغة الانترنت. ومع ذلك تلحظ حرص مواقع الانترنت العالمية ومحركات البحث ومنصات الاعلام الاجتماعي على توفير عدة لغات لضمان الوصول الى أكبر عدد ممكن من المتصفحين.

أما الفجوة الرقمية التي تفصل الدول الفقيرة عن الثرية قد تكون مسبباً آخر لتفاوت مظاهر العولمة الثقافية. فتوفر الشبكة العنكبوتية وجودة الاتصال بها مرتبط بشكل مباشر بالحالة الاقتصادية في الدولة وهذا ما يفسر تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات في دول الخليج العربي مقارنة بفلسطين والاردن ولبنان وسوريا. ناهيك عن دور الرقابة التي تلعبه الحكومات في ضبط قدرة المواطنين على الوصول الى بعض محتويات الانترنت والتي يظهر أكثر أشكالها تطرفاً في الصين.

5- الاستنتاجات والتوقعات:

مما سبق يمكن القول أن الفجوة الرقمية هي عبارة عن الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة و الدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات و المعرفة والقدرة على استغلالها، إضافة إلى أن حدوثها لا يكون إلا بوجود جملة من الأسباب التي دعت إلى ذلك، و يمكن العمل على تقليص الهوة الرقمية من تحقيق أكثر ما يمكن من التوازن على مستوى فرص الحوار و التواصل

الحضاري و الثقافي بين الأفراد و بين المجتمعات ويعتبر التضامن و التعاون الدولي هو الضامن الأكبر لتحقيق هذا التوازن بين الدول والمجتمعات فكما أن التضامن بين الأفراد يمكن من انتشار الأفراد الأقل حظا على مستوى الثروة و تمكينهم من الحصول على فرص مناسبة للعيش فان التضامن بين الدول يمكن الدول الفقيرة و النامية من الحصول على فرص لتحقيق التنمية و توفير وسائل الحياة و التعليم و الصحة لأفرادها ويمثل التضامن الدولي استكمالا لما يفتحه الحوار بين الثقافات من سبل التفاهم و الرغبة في العيش المشترك.

وفي هذا الصدد تنقسم رؤية المتخصصين حول مستقبل الفجوة الرقمية في العالم إلى رأيين:

***المتفائلون:** وهم يرون أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر للدول النامية فرصة للتقدم والقفز خطوات في مجال التنمية التكنولوجية، ومنافسة الدول المتقدمة في ذلك المجال.

***المتشائمون:** وهم يرون أن الفجوة الرقمية سوف تتزايد باضطراد مع مرور الوقت، حيث سيزداد في الدول الصناعية، في حين ستفتقر معظم الدول النامية إلى وجود الخبرات العلمية في انتشار التكنولوجيا اللازمة وكذا الأسواق المحلية المهيأة مما سيجعلها غير قادرة على المنافسة.

خاتمة:

بعيدا عن التفاؤل أو التشاؤم وبالرجوع إلى التاريخ الحديث، نجد نماذج لمجتمعات نامية تمكنت من تحقيق نهضتها الاقتصادية والاجتماعية بالاستفادة من ثمار الثورة المعلوماتية- الرقمية، حيث أصبحت رائدة في إنتاج تكنولوجياتها، وتبدوا النور الآسيوية خير دليل على ذلك ، في حين لم تكن أكثر الإحصائيات تفاؤلا منذ عقود قريبة تشير لاحتمال أي نهضة فيها.

قائمة المراجع

- 1- محمد فتحي عبد الهادي، المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000، ص 19.
- 2- نبيل علي ود.نادية حجازي، الفجوة الرقمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005، عدد 318، ص. 47.
- 3- AFELE, J.S. (2003): *Digital Bridges. Developing Countries in the Knowledge Economy*. Hershey/ London. Idea Group Publishing.
- 4- AKBAR, S.U. (o.J.): *Bridging Digital Divide: Bangladesh Aspect*. URL:
<http://www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/APCITY/UNPAN005828.pdf>
f
(10.07.04).
- 5- ANNAN, K. (2002): *On the digital divide*. URL:
http://www.un.org/News/press/docs/2002/200211/20021105_sgsm5nov2002.htm (12.07.04).
- 6- ATTEWELL, P. (2001): Comment: The First and the Second Digital Divides. In: *Sociology of Education*, Vol. 74, Nr. 3, 252-259. URL: <http://www.jstor.org/sici?sici=0038-0407%28200107%2974%3A3%3C252%3ACTFASD%3E2.0.CO%3B2-3> (26.05.04).

- 7- BORNSCHIER, V. (2001): Generalisiertes Vertrauen und die frühe Verbreitung der Internetnutzung im Gesellschaftsvergleich. In: *Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie*, Jg. 53, Heft 2, 233-257.
- 8- BOURDIEU, P. (1987): *Die feinen Unterschiede. Kritik der gesellschaftlichen Urteilskraft*. Frankfurt am Main. Suhrkamp Verlag.
- 9- BRAUN, E./ HEINE, F./ OPOLKA, U. (2000): *Politische Philosophie*. Reinbek bei Hamburg. Rowohlt Taschenbuch Verlag.
- 10- COLEMAN, J. S. (1988): Social Capital in the Creation of Human Capital. In: *The American Journal of Sociology*, Vol. 94, 95-120. URL: <http://www.jstor.org/sici?sici=0002-9602%281988%2994%3CS95%3ASCITCO%3E2.0.CO%3B2-P> (29.06.04).
- 11- COLEMAN, J.S. (1991): *Grundlagen der Sozialtheorie*. Bd.1. München. Oldenbourg Verlag.
- 12- CORROCHER, N. / ORDANINI, A. (2002): Measuring the digital divide: a framework for the analysis of cross-country differences. In: *Journal of Information Technology*, Nr. 17, 9-19.

URL:<http://www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/APCITY/UNPAN007361.pdf> (10.07.04).
- 13- CUSTER, U. (2004): Die Alpen als Technologie-Barriere. Studie zur Kommunikationstechnik in den Haushalten. In: *Neue Zürcher Zeitung*, Nr. 151, 2.07.04.

14- DASGUPTA, S./ LALL, S./ WHEELER, D. (2001): *Policy Reform, Economic Growth, and the Digital Divide: An Econometric Analysis*. Development Research Group. World Bank. URL: <http://www.econ.worldbank.org/view.php?id=1615> (10.07.04).

DIMAGGIO, P./ HARGITTAI, E./ NEUMANN, R.W./ ROBINSON, J.P. (2001): Social Implications of the Internet. In: *Annual. Review of Sociology*, Vol. 27, 307-336. URL: <http://www.princeton.edu/culturalpolicy/workpap17.html> (06.07.04).

15- EHRENBURG, J. (2002): Equality, Democracy, and Community from Tocqueville to Putnam. In:

16-MCLEAN, S.L./SCHULTZ, D.A./STEGEER, M.B. (eds.): *Social Capital. Critical Perspectives on Community and „Bowling Alone“*. New York/ London. New York Press, 50-7